

## الأزمة المالية العالمية: التشخيص وكيفية المعالجة على ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي

د. بهلول لطيفة  
- جامعة تبسة -

### الملخص:

شغل موضوع الأزمة المالية العالمية أذهان الكثير من الباحثين والمتخصصين؛ من أجل البحث عن الأسباب الفعلية وراء حدوثها؛ وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجتها. إن للأزمة المالية آثارا واضحة على المتغيرات الكلية للاقتصاد وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية. شهد العالم العديد من الأزمات المالية كانت آخرها الأزمة المالية في سنة 2008 فالبنوك الأمريكية واجهت إفلاسا حقيقيا خلف وراءه دمارا اقتصاديا تاركة آثارا سلبية واضحة على مستوى الناتج، وعلى مستوى التوظيف، وعلى مستوى الدخل الفردية، ناهيك عن الأثر السلبي على الأسواق المالية؛ مما دفع الكثيرين لمحاولة البحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة لاسيما أن عدوى الأزمة اجتاحت معظم مناطق العالم، بسبب عولمة الاقتصاد التي نادى بها الاقتصاديات الغربية في الماضي. تهدف هذه الورقة البحثية إلى الحديث عن الأزمة المالية وعن كيفية معالجتها من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي وتأكيد دور الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية

### Résumé.

Le sujet de la crise financière mondiale a préoccupé les esprits de beaucoup de chercheurs et de spécialistes dans leur quête à trouver les causes réelles de son émergence et à concevoir les solutions idoines pour y remédier. La crise financière mondiale a eu des effets évidents sur les variables macroéconomiques de l'économie et a donc fatalement influencé les variables microéconomiques.

Le monde moderne a enduré des crises financières récurrentes dont la plus récente fut la crise financière de 2008 qui a démarré aux USA. Les banques américaines ont ainsi fait face à des quasi-faillites laissant, dans leur sillage, des destructions avérées de pans entiers de l'économie qui auront négativement impacté aussi bien le niveau de la production que celui de l'emploi et des revenus individuels, sans parler de leurs impacts négatifs sur les marchés financiers.

Ce constat a ainsi incité beaucoup de chercheurs à rechercher les causes profondes de la crise, d'autant plus que la « contagion » de cette dernière a atteint la plupart des régions du monde, en raison de la mondialisation de l'économie prônée et favorisée les économies occidentales.

Ce document vise à analyser la crise financière et à l'appréhender du point de vue de l'économie islamique en confirmant le rôle nécessaire de l'État dans la vie économique.

## المقدمة :

شهد العالم سنة 2008 أزمة مالية تعد من أسوء الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي بالنظر إلى ما خلفته من خسائر في القطاعات الاقتصادية العالمية كان سببها مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، تتمددت وتتفاقم هذه الأزمة في صورة انهيارات متتالية أثرت بشكل كبير على العديد من المؤسسات المالية الكبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، و هكذا انتشرت عدوى هذه الأزمة في أكبر وأعرق الاقتصاديات العالمية سواءً المتقدمة أو النامية.

وقد شملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومنتالية للمؤشرات في جميع أنحاء العالم وجوانب عدة من الاقتصاد في صورة انكماش في حركة التجارة الدولية إضافة إلى هذا فإن الأزمة المالية مست العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والاستثمار الأجنبي المباشر... وغيرها.

سعت السلطات النقدية الأمريكية جاهدة لحل هذه الأزمة المالية عن طريق التدخل المباشر بشراء أصول مرتبطة بالرهون العقارية ضاربه مبادئ الليبرالية عرض الحائط و بذلك تغيرت ثوابت النظام الرأسمالي و تأكد أهمية تدخل الدولة لمواجهة الأزمات المالية .

نادى الاقتصاد الإسلامي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يعد هذا من بين أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي، وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن التي يعتمدها الإسلام أسلوباً وهدفاً.

من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية : هل أثرت الأزمة المالية على النظام الرأسمالي؟ و كيف يمكن معالجة الأزمة المالية وفقاً للشريعة الإسلامية ؟

و علىية يمكن طرح الفرضية التالية : أدت الأزمة المالية الأمريكية إلى سقوط الليبرالية الحديثة و فشل وهم العولمة .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الحديث عن الأزمة المالية و عن كيفية معالجتها من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي و تأكيد دور الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية و سيتم معالجة النقاط التالية :

1. أسباب الأزمة المالية العالمية ؛
2. ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية ؛

3. الخاتمة : تأكيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

#### 1- أسباب الأزمة المالية العالمية :

##### أ - مفهوم الأزمة المالية :

لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية إلا أن المختصين يعرفونها على أنها هي عبارة عن انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول و يقصد بالأصول إما رأس مال مادي<sup>1</sup> أو الأصول المالية<sup>2</sup> فإذا انهارت قيمة الأصول فجأة معناه إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها ، إن الأزمة المالية تحدث انهيارا مفاجئ في سوق الأسهم أو في قيمة العملة المحلية لدولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد إلى باقي الاقتصاد كما ينتج عن انهيار هذه الأصول أيضا انفجار فقعات مالية أو سعرية و أيضا فقعات مضاربة و التي تتمثل في بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية ، الأسهم أو المنازل مثلا بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية .

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية عصفت به ارتبطت أسبابها بالظروف التي كانت سائدة في ..... فكانت البداية مع أزمة الركود الاقتصادي خلال 1929-1933 و أزمة المكسيك سنة 1994 و أزمة الدول الآسيوية 1997 أزمة الأرجنتين 1998 ..... الخ<sup>3</sup> ، منذ فيفري 2008 ظهرت بوادر أزمة مالية عالمية اعتبرت الأسوأ من نوعها ، كانت الوم ا أول الدول التي مستها الظاهرة أو الازمة المالية الدولية ثم امتدت إلى دول العالم و كان السبب الأساسي لانتقال الأزمة إلى الدول الأخرى، لان الوم ا اكبر مستورد في العالم و بالتالي فالركود الاقتصادي سيؤثر على جميع دول العالم لتشمل الدول الأوروبية و الدول الآسيوية و الدول الخليجية و الدول النامية التي يرتبط اقتصادها ارتباطا مباشرة بالاقتصاد الأمريكي .

##### ب - أهم الأسباب الرئيسية لازمة النظام المالي الأمريكي :

#### ♦ الركود الاقتصادي في الوم ا : عرف الاقتصاد الأمريكي ضعفا حقيقيا و

ملحوظا سنة 2008 ، فقد هبط مؤشر (Daw jonze) الصناعي للأسهم الخاصة بالشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة كما انخفض مؤشر ستاندارد & بور (S&P) ب 75 نقطة و مؤشر (Nasdaq) ب 95.2 نقطة<sup>4</sup> كما حقق الاقتصاد الأمريكي عجزا بحوالي 455 مليار دولار و وصلت النفقات العامة إلى 98.2 تريليون دولار بسبب الموازنات العسكرية الضخمة لتمويل الحروب التي تقودها أمريكا و الذي أدى أيضا إلى ارتفاع الدين العام و ساهم في تخفيض كبير في قيمة

الدولار الأمريكي أمام مختلف العملات العالمية ، كما انخفضت أسعار المنازل في أمريكا إلى 95%<sup>5</sup> هذه العوامل لعبت دورا كبيرا في الأزمة المالية إلى جانب الأسواق المالية و البورصات التي سيطرت على الأحداث في مختلف دول العالم دون تدخل و رقابة للدولة في إطار تطبيق احد فلسفات الليبرالية الاقتصادية .

♦ **قروض الرهن العقاري :** كان سعر الفائدة الأمريكي احد أهم مسببات الأزمة المالية فمن خلاله قامت العديد من المصارف منح قروض لشراء المساكن بفائدة ضعيفة وصلت حتى 5 % الشيء الذي جعل المستهلكون الأمريكيون يتسارعون إلى شراء المساكن و البيوت في مختلف أنحاء البلاد و عمدت المصارف إلى إعطاء المزيد من القروض العقارية بسبب توفر السيولة، والفائض النقدي لدى البنوك بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود و بالتالي زادت أسعار العقارات في الوم ا إلى أكثر من الضعف و هذا ما رفع حجم التمويل العقاري و بالتالي زيادة كبيرة في الطلب على العقارات قامت بذلك المؤسسات المالية إلى طرح عقود في شكل قروض سندات استثمارية و هذا ما أدى إلى ظهور سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض و بيعها عدة مرات ، إن ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة. ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات، والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير. وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية(الرهن الأقل جودة)(sub prime) أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض ،حتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي، كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية، فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي

على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن<sup>6</sup>.

♦ **ضعف الرقابة الحكومية على النظم المالية و المصرفية و الاستثمارية :**

إن سياسية عدم تدخل الحكومي خاصة في الو م ا هو تطبيقاً للنظام الرأسمالي فالاقتصاد الأمريكي يتبنى العمل بتلقائية السوق و يلاحظ من خلال تاريخ الميول السياسي للحكومات الأمريكية المتعاقبة من 1933 حتى 1988 أنها عملت بمبدأ التدخل المحدود في الاقتصاد لتجنب حدوث أزمة الكساد الكبير<sup>7</sup>، ولكن عند وصول الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريجان" قلل من الدور الرقابي للدولة بشكل كبير و اخذ بمبدأ التوازن التلقائي، و تبعه في ذلك جميع الرؤساء المتتاليين للو م ا حتى 2008 ويظهر ظاهرة العولمة خلال هذه الفترة أصبحت مبادئ الرأسمالية من أهم شعاراتها وأصبحت بذلك الو م ا كبر المتحمسين لتطبيق نظام اقتصاد السوق الداعي إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

♦ **توريق الديون العقارية :** التوريق هو عملية تحويل الموجودات السائلة

إلى أوراق مالية قابلة للتداول، و بالتالي فإن تحويل الديون التي تم إقراضها من البنك أو المؤسسات المالية لأجل شراء المنازل إلى مقترضين آخرين في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية<sup>8</sup> و هذا ما أدى إلى جمع محفظة كبيرة من الرهونات العقارية البنك مما أدى إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة و لم يقف البنك عند الاقتراض الأول فقط بل اصدر أصول مالية أخرى بضمان هذه الرهون العقارية و استمرت هذه العملية حتى تولد عن هذا الاقتراض طبقات متتالية من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخر و يمكن أن ينهار إذا انهارت أي طبقة .

♦ **المشتقات المالية :** تعرف المشتقات المالية على أنها المضاربة على

الأوراق المالية و هي تشمل المستقبلات و الخيارات و العقود الآجلة و المبادلات و قد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة و قدر حجم التسويات الرسمية حوالي 600% .

♦ **التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) دون رصيد :** أفرطت

البنوك الأمريكية في تطبيق نظام بطاقات الائتمان دون رصيد ( سحب على المكشوف ) التي تحمل صاحبها تكاليف عالية و عندما يعجز صاحب البطاقة على سداد ما عليه من ديون ارتفع سعر الفائدة و الخاص

به و هكذا حتى يتم العجز فيلجا صاحب البطاقة إلى رهن سيارته أو منزله و هذا ما يؤدي إلى وجود خلل في ميزانية البيت و كان سببا في أزمة بعض البنوك الربوية .

#### ♦ أهم الأسباب الأخرى :

- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة ومنح مدراء و رؤساء البنوك الكبيرة مكافأة خيالية و اعتماد الأداء الرقمي للمؤسسات و ليس الأداء الحقيقي .
- عدو كفاءة الإدارة التي تمنح قروض دون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية
- التلاعب المحاسبي الذي إلى خداع الدولة والمستثمرين ولجوء مكاتب المحاسبة إلى أساليب ملتوية
- كما تعد من الأسباب غير المباشرة وهو انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية و الهيمنة العالمية و إهمال الوضع داخل الوم ا
- ارتفاع تكلفة الحرب على الإرهاب الأمر الذي أثقل كاهل دافع الضرائب الأمريكي بشكل غير مسبوق الامر الذي أدى إلى تفاقم المشاكل المالية الاقتصادية نتيجة ارتفاع مستوى الدين العام <sup>9</sup>.

#### ج- إجراءات الحكومة الأمريكية للقضاء على الأزمة المالية :

عقب تولي الرئيس الأمريكي الحالي " باراك اوباما " رئاسة البلاد اقترح خطة اقتصادية لمواجهة الأزمة المالية و إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من الركود الاقتصادي ، يهدف هذا المقترح إلى إحداث إنعاش للاقتصاد و توفير مناصب عمل جديدة ، تعمل خطة " اوباما" الاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي و الحد من التأثيرات الجانبية لازمة الرهن العقاري والعمل بالسياسة التوسعية لتنشيط الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات في البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء و التعليم والرعاية الصحية... الخ وإنقاذ المؤسسات المالية هذا من ناحية و من ناحية أخرى توفير كبير في مستوى الدخل الخاص للمواطنين عن طريق تقديم تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب و هذا يؤدي إلى رفع مستوى الإنفاق و تنشيط الاقتصاد .

ولاقت الخطة الأمريكية "لاوباما" انتقادا كبيرا إلا أن مجلس النواب الأمريكي قد وافق على هذه الخطة، تعد هذه الإجراءات تدخلا للحكومة الأمريكية ضاربة عرض الحائط المبادئ الرأسمالية .

وكخلاصة للأسباب اللازمة المالية فالاقتصاديون الرأسماليون يرجعونها إلى سوء الإدارة في المؤسسات المالية بينما يرجعها أنصار النظام

الاقتصادي الاشتراكي إلى سوء المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد الإسلامي فيؤكدون على أن النظام الربوي المتبع في الاقتصاد العالمي هو سبب الأزمة المالية الدولية و يرون أن التنمية الحقيقية و الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج يكون إلا إذا كان سعر الفائدة صفر و يرون أن البديل لنظام الربح و الخسارة .

## 2 - ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية :

### أ- أسباب الأزمة من وجه نظر الاقتصاد الإسلامي :

التعامل مع سعر الفائدة وأدواتها كقروض العقارية، السندات، بطاقات الائتمان دون رصيد وهناك إجماع على أن سعر الفائدة هو نوع من أنواع الربا وبالتالي يحرم التعامل بها وتعد هذه احد خواص الاقتصاد الإسلامي القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ \* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ<sup>10</sup>

• **خلق الائتمان :** إن خلق الائتمان ساهم بقدر كبير في الأزمة المالية العالمية إذ اسند إصدار النقود للبنوك المركزية و لكن في النظام الإسلامي فإن للدولة الإسلامية السبق في جعل الإصدار النقدي حكرا على الدولة و التي تعد النقود القانونية و اختلف الباحثون في إصدار نقود الودائع أو النقود الكتابية و تخلق نقود الودائع في ضوء الاقتصاد الإسلامي لا بد من إيضاح النقاط التالية :

1- أن فكرة خلق نقود الودائع مرتبطة أصلاً بالمصارف التجارية التقليدية بسبب عملها القائم أساساً على الإيداع والإقراض، إلا انه لا يمكن أن ننفي بالمطلق قدرة المصارف الإسلامية على خلق نقود الودائع، إلا أنه لا يمكن مقارنة قدرة المصرف الإسلامي على خلق الائتمان مع قدرة المصرف التقليدي بسبب الاختلاف الواضح في أساليب التمويل<sup>11</sup>.

2- لا يمكن إنكار الدور الذي يلعبه الائتمان في مجال زيادة النشاط الاقتصادي لا سيما في المصارف الإسلامية، لأن الأصل أنها تركز على تمويل الاستثمارات الحقيقية، وهو ما يعني أن نقود الودائع تظهر مع ظهور الإنتاج. وبالتالي القول بمنع فكرة خلق النقود في إطار إسلامي مرفوض. فالتركيز في ظل الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون على الإدارة الفعالة للعرض النقدي سواء أكان من قبل مصارف مملوكة للدولة أو من قبل مصارف خاصة، كما أن الإصدار النقدي يجب أن يكون

لأسباب حقيقية بحيث يكون هناك من التناسب بين النقود وقدرات الجهاز<sup>12</sup>.

- **الرهن العقاري :** تسبب الرهن العقاري في الأزمة المالية للمصارف الأمريكية و توسع الاقتراض دون التأكد من سلامة الائتمان للمقترضين فمن منظور إسلامي فالتعامل بالرهن العقاري غير جائزاً شرعاً و حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 المنعقد في مارس 1999 و اعتبر إن تعامل البنوك العقارية و الإسكانية بإقراض بفائدة هي طريقة محرمة شرعاً و التعامل بها نوع من الربا لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾<sup>13</sup>

- **صك الديون ( التوريق ) :** ساهمت هذه النقطة و التي يطلق عليها أيضا بتجارة الديون بشكل كبير في الأزمة المالية العالمية ففي الاقتصاد الإسلامي فان بيع الدين مؤجل لا يجوز شرعاً لأنه عبارة عن بيع لا يوجد بيع فيه تبادل للمنفعة الفعلية و قد كان هذا التحريم في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة مؤتمر الإسلامي رقم 101(11/4)، في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص الذي جاء فيه : أنه لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعاً. ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع أجل، مما سبق يتضح أن بيع الدين في الإسلام غير موجود أصلاً بل و محرم إذ أن الاعتماد على الدين يعمق عدم الاستقرار و هذا يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني

- **الأسواق المالية :** يقصد بالمضاربة مخاطرة البيع والشراء بناء على توقع تقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار"، وقد يؤدي هذا التوقع إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها فهي ليست بيعاً حقيقياً ولا شراء حقيقياً إنما المسألة تنحصر كلها في قبض أو دفع فروق الأسعار بينما البيع والشراء في المضاربة الشرعية بيع حقيقي لسلع

محددة، و المضاربة في الإسلام مشروعة و يمكن توضيح رأى الإسلام كمايلي :

- **العقود المستقبلية Futures والعقود الآجلة Forwards:** أن هذان

النوعان من العقود لهما نفس الحكم و قد أكد المجلس الفقهي لرابطة العالم الإسلامي مايلي : إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجري على المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع بالكيفية التي تجري في السوق المالية (البورصة) غير جائزة شرعاً؛ لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك اعتماداً على أنه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد.

- **عقد الخيار:** إن الخيار المالي هو عقد مستقل و حق معنويو التزام و كان

رأى مجمع الفقه الإسلامي المنيثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي " أن المقصود بعقود الاختيارات الاعتياض عن الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين وحكمه الشرعي أن عقود الاختيارات- كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية- هي عقود مستحدثة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه غير جائز شرعاً، وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداوله

- **البيع على المكشوف:** إن البيع على المكشوف يتم من خلال بيع شخص لأشياء لا يملكها عن طريق اقتراضها من آخرين مقابل إعادة شراءها و تسليمها في وقت محدد و الالتزام برهن المبلغ الذي تمت به صيغة البيع لما اقترضه حتى يسدد الشخص القرض و هذا محرم و هذا عبارة عن بيع مقامرة و كان قرار مجلس الفقه الإسلامي، ولا يتحقق فيها التقابض، ولا فرق في ذلك أن يكون محل البيع عملة أو ورقة مالية أو سلعة. أما آلية البيع بالهامش فتتم بموجبه عملية الشراء من شركة الوساطة بموجب اتفاق يدفع المشتري جزء نقداً والباقي يعد بمثابة قرض يدفع عنه فوائد، وحكم البيع بالهامش هو عدم الجواز<sup>14</sup>

• **ضعف الرقابة من الدولة :** إن عدم مراقبة الدولة للبنوك و المصارف من

بين احد أسباب الأزمة المالية ففي البنوك الإسلامية فان النظام الأساسي مبني على أساس وجود هيئة رقابية شرعية يقوم بتوجيه الإدارة و إعطاء رأيه في المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تراعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

## ب- أساليب الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية العالمية :

يبرز مساهمة التشريع الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية في أن أسباب ظهور هذه الأزمة بعيدة كل البعد عن الاقتصاديات الإسلامية كالتعامل بسعر الفائدة، التوريق، المضاربة، ضعف الرقابة ... الخ كما أن الاقتصاد الإسلامي يؤكد على ضرورة مراعاة المشروعية في المشاريع الاستثمارية و استبعاد معدل الفائدة الربوي كما إن الاقتصاد الإسلامي يحارب صور الظلم الموجودة في الاقتصاد كما يعتمد على أسلوب المشاركة في الإرباح و الخسائر من خلال عقود المضاربة المشروعية و التي تعد عقدا بين طرفين أو أكثر إحداهما يشارك بالمال و الآخر بجهد على أن يكون الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف معلوم وبنسبة معلومة أيضا كما يتعامل الاقتصاد الإسلامي بصيغة المشاركة و التي تعني إشراك اثنين أو أكثر بحصة في رأس المال و الربح يوزع حسب الأموال المدفوعة أو على نسبة يتفق عليها في بنود العقد والفرق الرئيسي بين المضاربة و المشاركة هو أنه في حالة المضاربة يقدم رأس المال من طرف صاحب العمل أما المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين و تعد هذه الأخيرة من ميزات وطبيعة المصارف الإسلامية التي تستخدمها في تمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية المختلفة. كما تستعمل المصارف الإسلامية صيغة الاستثمار المباشر من خلال هذه الصيغة يستطيع المصرف الإسلامي استثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق زبائن متعاملين معه في التمويل عمليات استثمارية فان قام المصرف بنفسه بتمويل المشروع فهو في هذه الحالة صاحب المال و المتعاملون هم المضاربون أما في الحالة العكسية يقوم المصرف باستثمار الأموال بنفسه فهو مضارب و المودعون ( المتعاملون ) هم أصحاب الأموال و هذا هو الاستثمار المباشر .

كما تعتمد البنوك الإسلامية على طرق أخرى في التمويل لا تستند إلى المشاركة في الربح و الخسارة و نذكر منها البيع بالمرابحة و يقصد بها اتفاق مشترك بين مشتري و بائع للسلعة ما و بمواصفات معينة على أساس كلفة هذه السلعة و هامش الربح يكون متفق عليه بين البائع و المشتري كما يتم الاتفاق على صيغة الدفع و هذه التقنية من بين أهم التقنيات التي تستخدمها البنوك الإسلامية، كما توجد صيغ أخرى من بينها المقاوله مع العملاء، بيع السلم، الصكوك الإسلامية، القرض الحسن المشاركة التأجيرية المنتهية بالتملك .... الخ .

من خلال خصائص المصارف الإسلامية يظهر أن الأساليب الرئيسية للأزمة المالية مستبعدة فطبيعة الاقتصاد الإسلامي تقتضي إبعاد

سعر الفائدة و تحريم التوريق و منع المضاربة غير المشروعة من خلال المشتقات المالية ، كما أن المصارف الإسلامية تتمتع بدرجة من الرقابة و تتوفر على بدائل للتمويل مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تضمن الابتعاد عن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الدولية .

### 3 - الخاتمة : تأكيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية :

إن دور الدولة أو التدخل الحكومي لحل الأزمة المالية الدولية اخذ حيزا كبيرا في النظرية و التطبيق فهناك من طالب بالتدخل الحكومي الكامل و هناك من رفض التدخل الحكومي رافعا شعار الحرية الاقتصادية أما الرأي الوسط بينهما هو تداخل الرأيين و تحقيق الانسجام بين آليات تدخل الحكومة و آليات الحرية الاقتصادية و لكن هذا الرأي الشامل للموقفين فلقد فشل فشلا كبيرا و بالتالي خرج هذا النموذج من السوق بصفة نهائية.

إن الأزمة المالية العالمية حملت ضمن أسبابها الرئيسية انهيارا للمبادئ الليبرالية و تغييرا لضوابط النظام الرأسمالي الذي بين فشله في احتواء هذه الأزمة .

فعند تولي الرئيس الأمريكي "باراك اوباما " حاول تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطن الأمريكي ، أكد خلال حملته الانتخابية على ضرورة التغيير لمواجهة الأزمة المالية من خلال المراقبة الحكومية على النظام المصرفي لتفادي الأزمات المالية و الاقتصادية المفاجئة .

اثبت النموذج الكلاسيكي و النموذج الكينزي عجزهما على تحليل الأزمة المالية في وجود ظاهرة العولمة و بالتالي يجب التفكير في معالم نظام أو نموذج جديد لاحتواء هذه الأزمة التي أوضحت لما لا يدع للشك ضرورة أن تلعب الدولة التي تتبنى نظام اقتصاد السوق دورا رقابيا و فعالا و ذلك عن طريق إصدار تشريعات و إلزام المؤسسات المالية لتنفيذها و عدم التلاعب بها، بالتالي فإن الفرضية الأساسية لهذه الورقة البحثية و التي تنص على " الأزمة المالية الأمريكية أدت إلى سقوط الليبرالية الحديثة و فشل وهم العولمة " هي صحيحة لما بينه النظام الرأسمالي من ضعف في التسيير و حل الإشكال الذي طرح في المؤسسات المالية الأمريكية.

إن منهج الاقتصاد الإسلامي للوقاية من هذه الأزمة هو اخذ الحلول و استخلاصها من الشريعة الإسلامية فقد عمد نموذج الدولة الإسلامية على أسس السوق الإسلامي و ضبط قواعد السوق الشرعية بتحريم أساليب الربح غير المشروعة من احتكار أو غش و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم و قد شرع مبدأ الحرية الاقتصادية قائلا " لا يبيعن حاضر لباذ ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " و هذا بتقليل من دور السمسرة إلا في حدود

العرض و الطلب و نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الشيء غير المملوك و بالتالي فان مفهوم الحرية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية يكمن في حرية الفرد في حدود مصلحة الجماعة كما لا يجوز التعدي على الملكية الخاصة للفرد .

## المراجع و المصادر:

- <sup>1</sup> - رأس المال المادي يقصد برأس المال الذي يستخدم في العمليات الإنتاجية مثل الآلات و المعدات
- <sup>2</sup> - رأس المال المادي يقصد برأس المال الذي يستخدم في العمليات الإنتاجية مثل الآلات و المعدات
- <sup>2</sup> - الأصول المالية هي حقوق ملكية لرأس المال المادي مثل الأسهم و حسابات الادخار
- <sup>3</sup> - فيصل الكندي، الأزمة المالية و انعكاساتها على الاستثمار العقاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 83.
- <sup>4</sup> - إبراهيم النجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 73
- <sup>5</sup> - الرائد، مخلفات الأزمة المالية العالمية : فضائح الكلمات و كارثية الأرقام، مجلة الرائد، العدد 40 الصادر في 2009/10/4 انظر الموقع الإلكتروني <http://www.al-raed.net/raedmag/preview.php?id=1283>
- <sup>6</sup> - د. عامر يوسف العتوم، أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن.
- <sup>7</sup> - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، أستاذ علم السياسة، جامعة طرابلس، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الدول العربية، مجلة شؤون عربية، عدد 138، الصادرة في صيف 2009، ص 132.
- <sup>8</sup> - احمد بلوفي، أزمة العقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 263.
- <sup>9</sup> - وصل حجم الدين حسب إحصائيات الحكومة الأمريكية سنة 2008 إلى حوالي عشرة الآلاف مليار دولار أمريكي .
- <sup>10</sup> - آية 278-279 سورة البقرة
- <sup>11</sup> - محمد عبد المنعم عفر ، الاقتصاد الإسلامي – دراسات تطبيقية، جدة، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 1985م، ص 130 – 131، نقلا عن د. عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره ص 9 .
- <sup>12</sup> - د. عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره ص 10.
- <sup>13</sup> - الآية 275 من سورة البقرة .
- <sup>14</sup> - د. عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره ص 10.